

الخدمة الوطنية ودورها في تعزيز المواطنة في الجزائر

مقاربة سوسيولوجية - تاريخية

National Service and its role in enhancing Citizenship in Algeria

عبد اللطيف جاب الله¹ أ.د عائشة زوبيدي²

¹ جامعة الجزائر 2، djaballah.abdellatif@univ-alger2.dz

² جامعة الجزائر 3، a.zoubeidi2018@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 / 08 / 2025 تاريخ القبول: 16 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 16 / 12 / 2025

Abstract:

Since its establishment, national service has been considered one of the strategic choices adopted by Algeria, constituting a comprehensive national project with integrated dimensions and systems. It has proven its effectiveness at all levels by involving all active elements in society, from the people to the army, to strengthen the bonds that bind them together and achieve lofty goals represented in construction, development, and upbringing on the values of citizenship, developing society, and defending the homeland. National service has maintained its role in society throughout the various political phases that Algeria

has passed through, starting from the socialist system to the current liberal system, as it is the ideal tool for consolidating national values, instilling a sense of belonging and loyalty to the homeland, strengthening the state's defense capabilities, the readiness of the National People's Army, and its cohesion with all citizens to preserve the pillars of the state and the foundations of society, and confronting the various threats that Algeria has faced and is facing at the present time.

Keywords: National service; Citizenship; Army; National Defense; Army-Nation relationship.

الملخص:

تعتبر الخدمة الوطنية منذ تأسيسها أحد الخيارات الإستراتيجية التي اتخذتها الجزائر وشكلت مشروعا وطنيا متكامل الأبعاد والأنساق، أثبتت فعاليتها على كافة الأصعدة والمستويات من خلال إشراكها لجميع الفاعلين في المجتمع من أفراد الشعب والجيش لتعزيز الروابط وتقوية الأواصر، وتحقيق أهداف سامية تمثلت في البناء والتشييد والتنشئة على قيم المواطنة وتطوير المجتمع، والدفاع عن الوطن. وقد حافظت الخدمة الوطنية على وظيفتها في المجتمع خلال مختلف المراحل السياسية التي مرت بها الجزائر بدءا من النظام الاشتراكي، إلى النظام الليبرالي القائم حاليا، كونها الأداة المثلى لترسيخ القيم الوطنية وإشباع حاجة الانتماء والولاء للوطن، وتعزيز قدرات الدولة الدفاعية وجاهزية الجيش الوطني الشعبي والتحامه مع كافة المواطنين للحفاظ على أركان الدولة ومقومات المجتمع، والوقوف في وجه مختلف التهديدات التي جابهتها وتجاهها الجزائر في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الوطنية؛ المواطنة؛ الجيش؛ الدفاع الوطني؛

الرابطة جيش-أمة.

1. مقدمة:

خرجت الجزائر بعد نيل إستقلالها مثقلة بمخلفات حقبة تدميرية في تاريخها، مُواجهة عدة تحديات بغية إعادة بعث مؤسساتها وتثبيت أركانها وانطلاق مسيرتها التنموية، وإقامة أُسس المواطنة وترقيتها، بإخراج الفرد من مستوى التبعية والإقصاء الذي عايشه طيلة فترة الإحتلال الفرنسي، إلى التحرّر والمساواة والعدالة والعيش المشترك وتقبّل الآخر. فكانت المؤسسة العسكرية بقوتها التنظيمية ومقدراتها وإمكاناتها طرفا هاما وفاعلا أساسيا في معادلة رفع التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية، حيث أسندت للجيش الوطني الشعبي وفقا للمهام التي حدّدها ميثاق طرابلس 1962 بأن يساهم في تعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن¹. وتبعاً لذلك شكلت الخدمة الوطنية الإطار الأمثل لتلك التعبئة ونسقا عسكريا وإجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا تنمويا، ودعامة أساسية في العلاقة المدنية - العسكرية بإشراك جميع المواطنين لخدمة الوطن، من منطلق أن المشاركة ما هي إلا عنصر جوهري من المواطنة².

وبما أن الجزائر وعلى مدار ستين سنة عرفت نظامين سياسيين، نظام إشتراكي إمتد من الإستقلال إلى التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر نهاية الثمانينات، ونظام ليبرالي من بداية التسعينيات إلى يومنا هذا، قد إنعكس تأثير هاذين النظامين على الخدمة الوطنية سواء من حيث دورها في المجتمع، أو من حيث النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لها لتواكب مخرجات كل مرحلة وتطوراتها، من هذا المنطلق تتبلور نواة مقالنا في محاولة دراسة تلك العلاقة التي

ترتبط الخدمة الوطنية بالمواطنة من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الخدمة الوطنية في تعزيز المواطنة في الجزائر؟
في إطار هذه الإشكالية يمكننا طرح فرضيتين كالآتي:

- الخدمة الوطنية في الجزائر تجاوزت المفهوم التقليدي للخدمة العسكرية وشكّلت مشروعا مجتمعيًا متكاملًا ومتداخلًا بهدف تطوير المجتمع وترقية حياة الأفراد وتنشئتهم على المواطنة.

- في ظل التطورات التي مرت بها الجزائر حافظت الخدمة الوطنية على نسقيتها كواجب وطني تمسّ في مبادئها وأبعادها مسألة المواطنة، وتساهم في إعداد مواطن مدرك لحقوقه وواجباته، وعنصر فاعل ومشارك في منظومة التطور المجتمعي والدفاع الوطني.

معالجة الإشكالية المطروحة وطبيعة موضوع الدراسة إستوجبا علينا إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال توسيع معارفنا حول الظاهرة المدروسة وتحليلها، بدءًا من الظروف الداخلية والخارجية المساهمة في تأسيس الخدمة الوطنية منذ الإستقلال والسند القانوني التي تمّ الإعتماد عليه في تأسيسها ومدى تطابقه مع قيم المواطنة، حيث بنيت الدراسة على محورين، الأول يتضمن دور الخدمة الوطنية في ظل النظام الإشتراكي وما تحقق من إنجازات مجتمعية، والمحور الثاني حول دورها في ظل النظام الليبرالي القائم وأثر نسقيتها في المجتمع وفي تعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي في الوقت الراهن.

تكمن أهمية الدراسة في الدور المحوري للخدمة الوطنية في تفاعلها مع المواطنة وقيمها من حيث المبادئ والأبعاد لتحقيق التكامل الإجتماعي، وتهدف إلى تقديم مقارنة سوسيو- تاريخية حول أحد الأنساق الفاعلة في المجتمع، شكّلت الإطار

المرجعي الذي أوصل الفعل الإجتماعي إلى أهدافه، بإعدادها لفرد فاعل في المجتمع عن طريق إدماج الطاقات الشبانية للأمة وإشراكها في عملية البناء والتشييد الوطني. وكذا في تعزيز قدرات وكفاءة القوّات المسلّحة بالمساهمة في نسقيّة الأمن والدّفاع الوطنيّين وحماية الدّولة وسيادتها ومقوّمات المجتمع من مختلف التهديدات والمخاطر، بخاصّة في ظلّ ما شهده ويشهده العالم اليوم من تغيّرات جيوسياسيّة وتوتّرات ونزاعات على المستويّين الدّولي والإقليمي، تعاظمت معها التّهديدات على سيادة الدّول وعلى إستقرار المجتمعات وأمن مواطنها.

2. الإطار المفاهيمي:

1.2 . مفهوم الخدمة الوطنية:

الخدمة الوطنية أو الخدمة العسكرية أو التجنيد الإجباري والإلزامي أو خدمة العلم، مصطلحات بمعنى واحد تطلق ويقصد بها دعوة جميع المواطنين الشباب المؤهلين من جنس الذكور، وأحيانا حتّى الإناث في بعض الدول، لقضاء فترة محدّدة بالمشاركة ضمن القوات المسلحة لدولتهم³. وتأخذ الخدمة الوطنية في مفهومها التقليدي الصبغة العسكرية المحضّة، حيث يعرفها قاموس لاروس على أنّها مجموعة الإلتزامات العسكرية القانونية المفروضة على المواطنين للمساهمة في الدفاع عن بلادهم بالسلاح، ويقصد بها أيضا الفترة الذي يقضيها الشباب في خدمة العلم ويتم فيها منحهم تدريبات عسكرية لتزويد السلطات العامة بقوات مسلحة قادرة، في وقت السلم، على تأدية المهام الأمنية المنوطة بالبلاد وتأمينها⁴. وفي هذا الإتجاه يذهب قاموس أوكسفورد الذي يشير إلى أن الخدمة العسكرية هي الفترة التي يتدرّب فيها الشباب ويعمل ضمن القوّات المسلّحة⁵. تأسيسا على ما

سبق، يتضح أن مفهوم الخدمة العسكرية في معناها التقليدي تعني الإعداد العسكري للشباب - المواطن - وتدريبه لفترة محدّدة من الزمن تقدرها الدولة حسب الغاية والوسائل والأهداف، حتى يكون جاهزا في أي وقت وظرف لتدعيم قوات بلاده والمساهمة في الدفاع عن وطنه بالسّلاح.

في الجزائر المستقلة، تميزت الخدمة الوطنية عن المعنى التقليدي العسكري من حيث المفهوم والأبعاد والأهداف، فأخذت مسمى الخدمة الوطنية لتعبر عن مشروع تنمية وطنية ومواطنانية، ولاسيما خلال فترة التوجه الإشتراكي للدولة، الذي جسد النظرة الإيديولوجية في الإعتماد على وظيفة الخدمة الوطنية لتأمين الإستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، وبعث مؤسسات الدولة وتدعيمها لخوض معركة البناء والتشييد وتطوير المجتمع، حيث عرفها ميثاق الخدمة الوطنية على أنها تجنيد الطاقات البشرية للبلاد من أجل مشاركة كل المواطنين والمواطنين البالغين من العمر 19 سنة مشاركة فعالة وكاملة وذلك خلال سنتين في تشييد البلاد ومهام التنمية الضخمة بقصد تحقيق وتوطيد الأهداف العليا للثورة⁶. إستنادا إلى ما تقدم طرحه، مفهوم الخدمة الوطنية في الجزائر أوسع وأشمل من أن يحصر في الصفة العسكرية، والتي لا تعد سوى جزء منها، فالخدمة الوطنية في الجزائر جاءت كمشروع مجتمع تشمل مختلف مجالات الحياة وكافة الجوانب والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، يشارك فيها جميع الشباب بمختلف فئاتهم دون تمييز، كل في مجاله ووظيفته لتحقيق مجتمع متكامل ومزدهر تنمويا.

في الوقت الحالي ونظرا لما مر به المفهوم تماشيا مع التطورات التي عرفتها الجزائر عبر مراحلها منذ الاستقلال، يمكننا القول إجرائيا بأن الخدمة الوطنية في هذه

الدراسة، تعني ذلك الواجب الوطني الإجباري، الذي يؤديه الشباب الجزائري المؤهل الذي بلغ السن القانونية (19 عاما) دون تمييز، ضمن صفوف الجيش الوطني الشعبي، ابتداء من أول يوم يلتحق فيه بالثكنة ولمدة 12 شهرا، بصفته مجنّدا إحتياطيا.

2.2 مفهوم المواطنة:

يرتبط مفهوم المواطنة في اللغة العربية بالوطن، وهي إشتقاق منه، وتعني موطن الإنسان ومحلّه الذي يقيم فيه واتخذهُ وطنًا له⁷.

من الناحية الإصطلاحية، تعتبر المواطنة صفة للمواطن ومن خلالها تتحدّد حقوقه وواجباته الوطنية، التي يعرفها الفرد ويؤديها عن طريق التربية الوطنية. وتضفي المواطنة ميزة خاصة لولاء المواطن لبلاده وتشاركه مع جميع المواطنين الآخرين لخدمتها في السلم والحرب، وتكاتفهم وتعاونهم لتحقيق جملة أهدافها الوطنية⁸. كذلك يصبغ الإنتماء إلى وطن صفة المواطنة على المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه ذلك الإنتماء، وأهمها واجب الخدمة العسكرية⁹. وترمي المواطنة في جوهرها إلى عدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد وسكانه الذين ينتمون إليه على أساس الدين أو اللغة أو الجنس، لأن المرء بكونه مواطن في دولة ما فهي التي تكفل له حقوقه وإمّيازاته، وفي المقابل عليه الإلتزام بما تفرضه من واجبات¹⁰. يتأسس على ما مرّ، أن مفهوم المواطنة يركّز على ركيزتين أساسيتين، الأولى تتمثّل في البعد الحقوقي القانوني الذي من خلاله يضمن الفرد المواطن حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والإقتصادية ويتمتع بحريّاته المختلفة المكفولة له قانونيًا، في دولة ذات سيادة تكرس لهذه الحقوق

ولبعدها القانوني بالمساواة ودون أي تصنيف أو تمييز مهما كان نوعه أو سببه. والركيزة الأساسية الثانية في مفهوم المواطنة هي البعد الواجباني، وأول الواجبات الإمتثال للقانون واحترامه والعمل في إطاره، فكل فرد إتّصف بصفة المواطنة عليه الإلتزام بما يترتب عليه حمله لهذه الصفة من واجبات، وأن يحترم القوانين والنظم، ويكون منقاداً وطوعاً لها، وأن يساهم في الدفاع عن الدولة - أو بتعبير أصح - في خدمة وحماية الوطن الذي ينتهي إليه والدفاع عنه وتأمينه من مختلف المخاطر والتهديدات.

إجرائياً، يمكننا القول أن المواطنة هي علاقة وإلتزام وتفاعل ومشاركة بين الفرد - المواطن - والدولة أو الوطن الذي يعيش فيه، حيث تعبّر وتشير إلى الوضعية السياسية والإجتماعية والمدنية والحقوقية والدينية التي يتمتع بها الفرد في الدولة، مع إلتزامه بأداء الواجبات وامتناله للقانون، وكذلك إلى تلك العلاقة الوجدانية التي تربط إنتماء الفرد للوطن وولائه له والمساهمة في حمايته والدفاع عنه، وهذا الدفاع يكون متعدّد الأشكال والوسائل، حيث تأدية الخدمة الوطنية واجب مواطناتي وشكل من أشكال الدفاع عن الوطن. وتستند المواطنة إلى أربع قيم محورية هي المساواة، والحرية، والمشاركة، والإنتماء.

3. المحور الأول، الخدمة الوطنية في الجزائر في ظل النظام الإشتراكي وأثرها في البناء المجتمعي والمواطناتي والدفاع الوطني:

في الرابع أوت من عام 1962¹¹، تم تحويل جيش التحرير الوطني، بعدما أدى مهمته كاملة غير منقوصة في تحقيق الهدف الأسى بإفتكاك الإستقلال الوطني، إلى الجيش الوطني الشعبي الذي أسندت له مهمة المساهمة في إعادة بعث وإقامة الدولة الجزائرية والمشاركة في الأهداف الكبرى للتنمية الوطنية بمختلف

أنساقها وفي الترقية الإجتماعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى مهمة الدفاع الوطني وحماية مكتسبات الثورة. وأمام هذين المطلبين إنتهجت الجزائر في إطار الجيش الوطني الشعبي إستراتيجية الخدمة الوطنية الإجبارية لإشراك المجندين من مختلف فئات الشعب بصفتهم مواطنين يساهمون في تحقيق الأهداف الكبرى المنشودة للدولة، فضلا عن تدريبهم وإعدادهم عسكريا للدفاع عن الوطن "باعتبارهم من القوات المسلحة الجزائرية التي تشكل جزءا مهما من النسيج العام للدولة والشعب في آن واحد"¹².

1.3 دوافع تأسيس الخدمة الوطنية:

خضع تأسيس الخدمة الوطنية في الجزائر لأسباب داخلية وأخرى خارجية ميزتها الظروف الدولية والإقليمية والعربية التي سادت في تلك الفترة والتي كانت بمثابة منبهات ومسببات لتأسيس الخدمة الوطنية. فزيادة على الظروف الداخلية المتعلقة بالتنمية الوطنية والتي كانت تتطلب تعبئة جميع الجهود لبعث مشاريعها وتحقيق إنجازاتها، شكل العدوان المغربي على الأراضي الجزائرية فيما يعرف بحرب الرمال، أولى المسببات الخارجية التي ساهمت في إقناع القيادة السياسية للبلاد بضرورة التعجيل بفرض الخدمة الوطنية، العدوان الذي نتج عنه إصطدام مسلح بين الدولتين صائفة 1963، نتيجة النزاع الحدودي، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى التوغل إلى بعض المناطق داخل الأراضي الجزائرية بتدوفا ردت عليها الجزائر بمحاصرة تلك المواقع وشن هجومات عليها واسترجاع مناطقها¹³. ثاني المسببات تمثل في حرب جوان 1967 بين الكيان الصهيوني وكل من مصر وسوريا والأردن، أو ما يعرف بحرب النكسة، والتي إستطاع على إثرها

الكيان الصهيوني إحتلال أجزاء من الأراضي العربية¹⁴، فكان ذلك تنبها للجزائريين حول أطماع الامبريالية العالمية التي تسعى لبسط نفوذها. وكرد فعل أولي قام الشباب الجزائري خاصة الجامعيين منهم بالتطوع للالتحاق بالثكنات العسكرية للمشاركة في الحرب التي يشنها الكيان الصهيوني على المجتمع العربي والدفاع عن الحرمة العربية، وكانت تلك أول فرصة وبادرة من النخب الجامعية للإلتحاق بالحياة العسكرية، وشكلت لدى القيادة السياسية دافعا قويا للتفكير في تهيئة القاعدة المادية، حيث أعلن الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد الثورة في أول نوفمبر سنة 1967 عن النية الصريحة لتطبيق التجنيد الإجباري بداية من سنة 1968 " وكبداية لهذه الخطوة الجبّارة فقد اتخذ جيشنا هذه السنة تحت ضغط الحوادث التي هزّت العالم العربي بادرة جديدة أثبتت التجربة فائدتها وجدواها بل وضرورتها وحتميتها، وهي تعبئة الشباب الجامعي المثقف"¹⁵. ليتم على إثرها وضع الأطر القانونية لتأسيس الخدمة الوطنية في 16 أفريل 1968.

2.3 السند القانوني للخدمة الوطنية في الجزائر وعلاقته بتعزيز المواطنة:

إن الباحث في النصوص القانونية والمواثيق المؤسسة للخدمة الوطنية في الجزائر يمكنه أن يلاحظ إرتباطها العميق بالمواطنة من خلال التنشئة على مبادئها وقيمتها وإعداد مواطن مسؤول وفاعل في المجتمع، له الولاء المطلق لوطنه وجاهز للدفاع عنه في كل الظروف ومتى تطلب الأمر ذلك. وكذا الحفاظ على العلاقة التاريخية التي تربط الشعب بجيشه في إطار ما بات يعرف اليوم بالرابطة جيش - أمة، أو العلاقة المدنية - العسكرية في الأدبيات السوسيو- سياسية، بأن يكون الجيش في

خدمة الشعب، والشعب الرافد والداعم الدائم لجيشه، ويأتي في مقدمة هذه النصوص القانونية:

أ.الدستور: لقد مهد دستور 1963 الأرضية للجيش الوطني الشعبي لأن يكون، زيادة على مهامه التقليدية في تأمين البلاد وحدودها وأقاليمها، مساهما في خدمة الشعب والمشاركة، بحكم تواجد إطارات نخبوية ضمن صفوفه، في الأنشطة السياسية والإقتصادية والاجتماعية داخل إطار الحزب الوحيد الطلائعي جهة التحرير الوطني، والتعاون مع مؤسسات الدولة لتحقيق البناء والتشييد في ظل الإيديولوجية الاشتراكية للدولة. وهو ما أكدته المادة 8 من الدستور¹⁶. وجاء دستور 1976 ليؤكد تلك النظرة للمهام المنوطة بالجيش الوطني الشعبي في المادة 82 من الفصل السادس، بإعتباره سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة حيث تتمثل مهمته في محورين، الأول في المحافظة على إستقلال وسيادة الوطن وتأمين الدفاع عن الوحدة والسلامة والمساحة الترابية للبلاد، بالإضافة إلى حماية المجال الجوي والمياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها. وهي مهام دائمة للجيش الوطني الشعبي. أما المحور الثاني فهو مساهمته وبإعتباره كذلك أداة للثورة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية¹⁷. ويمكننا القول هنا أن النصوص الدستورية جسدت نظرة وإرادة القيادة السياسية منذ بداية الاستقلال أو حتى قبله مع ميثاق طرابلس في جعل الجيش فاعلا أساسيا ووسيلة رئيسة في مشروع الدولة وبالتالي وجوبية أن يتماشى مع حاجيات البلاد، وهو ما عبر عنه الرئيس أحمد بن بلة في خطابة الذي ألقاه في احتفالات أول نوفمبر 1964، "وكان واجبا على هذا الجيش أن يتماشى مع حاجيات البلاد، فإن الجيش

الوطني الشعبي يقوم الآن بحماية البلاد وبنائها، وقد قلنا مرارا أن جيشنا يحمل بندقيته بيد وفأسا بيد أخرى¹⁸". ولم يغفل المشرع الدستوري في المادة 83 الدور الهام للشعب كطرف فاعل في معادلة الدفاع الوطني وعاملا حاسما فيها وعنصر الدعم للجيش الوطني الذي يعتبر الجهاز الدائم للدفاع الوطني ومحور تنظيمه ودعمه¹⁹. كذلك ومن خلال النصوص الدستورية يمكننا أن نستشف محور تركيز الاهتمام للقيادة السياسية التي بقدر ما كانت تسعى لإقامة أركان الدولة على قاعدة صلبة ومتينة وفي مختلف المجالات، بقدر ما كان تركيزها منصبا على ترقية العنصر البشري وتنشئته على روح المواطنة السليمة ليكون فاعلا إيجابيا، فكان التأسيس الدستوري للخدمة الوطنية بمثابة البوتقة التي انصهرت داخلها كافة الطاقات الحية للأمة لتحقيق ذلك الكل المتكامل، حيث بيّنت المادة 84 من الدستور الهدف من تأسيسها بما نصه " الخدمة الوطنية واجب وشرف. لقد تأسست الخدمة الوطنية لتلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن، وللمساهمة في تنمية البلاد²⁰". ولا شك أن المقصود من الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن، هم أفراد الشعب المواطنين، وهو ما جعل من الخدمة الوطنية الإطار الأنسب لإستيعاب تلك القوى الحية والتركيبية الأساسية في المجتمع وأحد الأنساق الفاعلة في عملية التنمية السريعة ومجالا للتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ومشروعا للوطنية والمواطنة. الأمر الذي أبانت عنه مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بالخدمة الوطنية والتي جاءت متسقة ومتكاملة مع روح الدستور في أهدافها وأبعادها.

ب. قوانين الخدمة الوطنية في ظل إشترابية الدولة:

ب.1 الأمر رقم 68-82 المؤرخ في 16 أفريل 1968 والمتضمن سنّ الخدمة الوطنية: لقد حمل في مواده الأولى و2 و3، طبيعة الخدمة الوطنية ومحتواها ومدتها، بكونها خدمة وطنية إجبارية يخضع لها جميع الجزائريين الذين أتموا 19 سنة من عمرهم، وتهدف في محتواها إلى المساهمة الفعلية الكاملة لجميع المواطنين في إنجاز الأهداف السامية للثورة والأهداف ذات المصلحة الوطنية لتسيير مختلف القطاعات الإقتصادية والإدارية ولتلبية متطلبات الدفاع الوطني، وتستغرق مدتها سنتين متواليتين ومستمرتين²¹. ثم جاء الأمر 69-6 المؤرخ في 18 فيفري 1969، ليطمئن الأمر السابق متضمنا في مادته الأولى أن الخدمة الوطنية تطبق بالتساوى على الجميع. وفي بابيه الثاني والثالث التأسيس للمحافظة السامية والمجلس الوطني للخدمة الوطنية ومهامها ومجالات التكليف المتعلقة بهما، مع تبعيتهما لرئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء. وقد بسط هاذين القانونين الأرضية لبداية تجنيد الدفعات الأولى من المجندين في إطار الخدمة الوطنية إبتداء من تاريخ 20 أفريل 1969.

ب.2 ميثاق الخدمة الوطنية: حمل الميثاق بين دفتيه تعريف الخدمة الوطنية وبين أهدافها ومبادئها الأساسية وتنظيمها وتطبيقاتها التي تتماشى مع الطبيعة الإشتراكية للدولة التي إعتمدت على الخدمة الوطنية كأحد الرهانات الكبرى للبناء والتشييد والترقية الإجتماعية والدفاع الوطني. وقد بينت ديباجة الميثاق البعد المواطناني في الخدمة الوطنية وأنها أداة فاعلة في تحقيق المواطنة من خلال التجنيد الدائم والوعي لجميع المواطنين ولاسيما الشباب وإشراكهم في جميع الميادين والمهام ذات المصلحة الوطنية، وبالتالي الإستفادة من الطاقات الحية

للأمة في التطوير والتنمية السريعة للإقتصاد لإزالة الفوارق الإجتماعية والإختلالات بين مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى توطيد وتدعيم الروابط المجتمعية بين المواطنين وإشعارهم بشخصيتهم الوطنية وهويتهم الأصيلة. كما أشار الميثاق إلى أن الخدمة الوطنية تعتبر طريقة حياة جماعية بين المجندين وبالتالي سيساعد ذلك على التبادل المشترك والتفاهم وتقوية التلاحم والوحدة بينهم ونمو الوعي الوطني والإلتزام الكامل لديهم لتحقيق هدف مشترك يتمثل في خدمة الأمة والوطن والدفاع عنه. وقد بين الميثاق إرادة السلطة من وراء تأسيس الخدمة الوطنية لفائدة جميع المواطنين وكل الأمة والمتمثلة في " تلقين كل واحد مفهوم الواجب والمسؤولية والتضحية والإخلاص والانضباط والنظام وأن الخدمة الوطنية تعتبر أسلوبا جديدا للنضال ضد التخلف والإستغلال، وضد الجهل والجوع، وضد الأنانية والسلبية"²². من خلال هذه القيم السامية، يتضح الدور الكبير والأهمية التي تحوزها الخدمة الوطنية بالنسبة للسلطة السياسية في كونها تمثل مشروع دولة متكامل الأركان ومتداخل الأنساق لتحقيق مواطنة الفرد وترقيتها وتنمية المجتمع وتطور الوطن. وهو ما سيبدو جليا من خلال الأهداف والمبادئ الأساسية للخدمة الوطنية، وأثرها في المجتمع والدولة.

- الأهداف الرئيسية والمبادئ الأساسية للخدمة الوطنية: إن الهدف الرئيس من التجنيد، حسب ميثاق الخدمة الوطنية، هو الدفاع الوطني، ويقصد به الدفاع المسلح عن أربع عناصر أساسية وهي الإستقلال الوطني ووحدة الشعب وسلامة الأراضي والتراث الوطني، وعليه فكل المواطنين مدعوون للتدرب على السلاح في إطار الخدمة الوطنية قبل تعيينهم للقيام بالمهام الإقتصادية والإدارية والإجتماعية والثقافية التي تتطلبها مؤسسات الدولة. وقد استطرده مشرع الميثاق في التطرق إلى

الدفاع الوطني في مفهومه الحديث الذي لا يقتصر فقط على الجانب العسكري، بل هو ذلك الكل المتكامل لكافة القوى الحية ومؤسسات الدولة، وباستخدام كل الوسائل التي من شأنها تدعيم وتوطيد القيم الأخلاقية والمدنية والسياسية والثقافية للمواطنين وتنمية وتعزيز الإقتصاد الوطني. وعلى هذا الأساس تم تكييف برنامج التكوين في الخدمة الوطنية لتقدم، إضافة إلى التكوين العسكري، تلقين المجندين المعارف وتنشئتهم وتكوينهم في مختلف المجالات الأخرى من اقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها وإطلاعهم عن قرب على حجم التحديات التي تواجهها البلاد، وبذلك تكون مساهمتهم فعالة في تجاوزها والعمل على رفعها باستمرار، ويبقى مغزى تجنيدهم قائما ودائما في سبيل خدمة الوطن. وتبعاً لهذا الهدف الرئيس، جاءت الأهداف الأخرى تدور في فلكه، حيث أدرج التجنيد ضمن نسقين إثنين، الأول إقتصادي سياسي، يهدف إلى حماية الإقتصاد الوطني من خلال توعية جميع المواطنين بالإستغلال الأفضل لوسائل الإنتاج وبلوغ أكبر مردود لها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إدماج كل الطاقات الوطنية الكامنة في مختلف نشاطات البلاد لأجل إقامة إقتصاد متين ومزدهر وعصري يكون معه إستقلال سياسي حقيقي مؤكد ومضمون. والنسق الثاني ثقافي وإجتماعي يهدف إلى الدفاع عن مكتسبات الثورة وعن التراث الثقافي واستعادته بإعتباره أساس شخصية الشعب الجزائري، فضلاً عن تجديد القيم الوطنية من أجل ترقية إنسان جديد واكتساب عقلية جديدة تتماشى مع مقومات المجتمع وأهداف الدولة وثوابت الأمة. من هذا المنظور، شكلت الخدمة الوطنية أداة فاعلة ومكملة بالتنسيق مع باقي مؤسسات الدولة لتنظيم القوى الحية للأمة من أجل مشاركة

فعالة ودائمة في تشييد مجتمع متكامل ودولة قوية عسكريا وإقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا وسياسيا في آن واحد، وهو ما جعل من الخدمة الوطنية إستثمارا بشريا وإقتصاديا حقيقيا، وأسلوبا واعدة للتنمية الشاملة والتطور المجتمعي. وتوافقا مع هذه الأهداف، جاءت المبادئ الأساسية للخدمة الوطنية في صيغة متناسقة ومتكاملة، حرص فيها مؤسس الميثاق على أن تلامس المواطنة في أبعادها وقيمها، وتكون بمثابة عقد إجتماعي بين الدولة والمواطن الذي يلتزم فيه بخدمة البلد وفق رابطة قانونية خاصة محددة بأحكام القانون الأساسي للمدعو للخدمة الوطنية، بما يحمله من مزايا على حياته الإجتماعية والمهنية، حيث تمثلت المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الخدمة الوطنية في مبدأ المساواة والعدالة، والمجانية، والوحدة والإجمالية، والفعالية، والتماسك والتكيف الدائم، والمبادلة والمشاركة المتبادلة²³.

ب.3. الأمر رقم 74-103 المؤرخ في 15 نوفمبر 1974، الذي يتضمن قانون الخدمة الوطنية²⁴: وضع هذا القانون الضوابط الأساسية والإجراءات التنفيذية لسير الخدمة الوطنية ومختلف هيئاتها وهيكلها المركزية والجهوية والمحلية، ومختلف الأحكام التي يخضع لها المواطن المؤهل للتجنيد من بداية إحصائه وإستدعائه إلى غاية تجنيده وأداء واجبه الوطني، بالإضافة إلى تضمينه للقانون الأساسي للمدعو للخدمة الوطنية. وقد جاء هذا القانون متناسقا في أبوابه ومواده مشتملا على مختلف المراسيم والأوامر السابقة المتعلقة بالخدمة الوطنية، من حيث إلزاميتها لجميع الاشخاص المتمتعين بالجنسية الجزائرية والمكملين 19 عاما من عمرهم، وبأنها على قدم المساواة تجاه الجميع، ولمدة سنتان متعاقبتان ومستمرتان، وتشمل المساهمة الفعلية والكاملة لجميع المواطنين في إنجاز الأهداف العليا للثورة وكافة

الأهداف ذات المصلحة والفائدة الوطنية، خاصة المتعلقة بسير مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية وباحتياجات الدفاع الوطني. إن الخدمة الوطنية حسب ما يصفها الميثاق الوطني لسنة 1974 و1986 في باب الدفاع على أنها مدرسة للتكوين ورفع المستوى السياسي والثقافي وتعميق الوعي الوطني وقاعدة للدفاع الوطني الشعبي²⁵، كان لها الأثر البارز والمساهمة الواسعة في مختلف الأنساق والقطاعات الحيوية للدولة، والتي يمكن بيانها في الآتي:

3.3 أثر الخدمة الوطنية في مختلف الأنساق الحيوية للدولة في ظل النظام الاشتراكي:

أ- في مجال النسق العسكري: شكلت الخدمة الوطنية رافدا هاما لتدعيم الجيش بالموارد البشري وإشراكه في مسألة الدفاع الوطني، من خلال تكوين أفراد المجتمع تكوينا عسكريا وتدريبهم على أنواع الأسلحة ليساهموا في الذود عن الوطن ضد مختلف المخاطر والتهديدات التي يمكن أن يواجهها. بالإضافة إلى إكسابهم نوعا من التربية العسكرية والأخلاقية المتمثلة في الانضباط والصرامة والإعتماد على النفس والشعور بالمسؤولية تجاه واجباتهم الوطنية فينعكس ذلك بالإيجاب في تأدية الفرد لدوره على أحسن وجه في المجتمع. كذلك يمكننا القول من خلال النسق العسكري للخدمة الوطنية، أن القيادة السياسية في تلك الفترة أرادت أن تؤسس لإحتياط بشري هام في المجتمع وبعبارة أدق تتمين العلاقة بين الشعب والجيش والمحافظة على الطابع العسكري الثوري الذي اكتسبه واتصف به المجتمع خلال الثورة التحريرية، خاصة وأن مهددات الأمن وسلامة التراب الوطني كانت لا تزال قائمة.

ب- في مجال النسق الاجتماعي: من الناحية السوسيولوجية يمكن اعتبار الخدمة الوطنية عاملا من عوامل التغير الاجتماعي، حيث شكلت لدى السلطة رهانا حاسما لإزالة الفوارق الاجتماعية التي خلفها الإحتلال بين مختلف فئات المجتمع، وخلق علاقات جديدة بين المجندين القادمين من مناطق عدة من الوطن فيتشاركون نفس الحياة القائمة على المساواة بينهم ويحتكون ببعضهم البعض فتتعزيز رابطة التضامن الاجتماعي وتنتج تبعا لذلك كما يصفها محمد سويدي سلوكيات تدوب في إطارها الجهوية الضيقة لتطغى عليها ظاهرة المواطنة²⁶. فالخدمة الوطنية من هذا المنطلق جاءت لتخرج الفرد من نطاق المحلي للمجتمع الصغير المتمثل في القرية أو الدشرة والدوار، إلى رحابة المجتمع الكبير المتمثل في الوطن، ومن رباط الجهوية الضيقة وعصبية العرش إلى رابطة المواطنة والوطنية.

ج- في مجال النسقين الثقافي والسياسي: تعتبر الخدمة الوطنية مدرسة للتربية السياسية والثقافية ومحاربة الجهل والتخلف، والفضل في هذا المجال يعود بالدرجة الأولى إلى الشباب الجامعي الذي زيادة على تأدية واجبه الوطني، كان يساهم في تكوين وتعليم الشباب المجند، من خلال تخصيص دروس خاصة للشباب ذوو المستوى الثقافي الضعيف، وبرنامج تكويني متعدد التخصصات للشباب الذين ليس لديهم مهنة، بالإضافة إلى تقديم دروس محو الأمية ودروس في التكوين المهني لإعداد الشباب للاندماج في الحياة الاجتماعية بعد إنهاءهم للخدمة الوطنية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، شكلت الخدمة الوطنية الإطار الأمثل لصهر أفكار الشباب وتوحيدها وفق التوجهات الوطنية، وإعدادهم سياسيا وثقافيا لتكون لهم القدرة على تحمل أعباء المهام المسندة إليهم حاضرا ومستقبلا، وهذا من خلال "صياغة عقليتهم عن طريق التكوين السياسي والإيديولوجي

فيتدعم الوعي الوطني ويقوى التفاهم والوحدة بين جميع عناصر الشباب الذين يكتسبون بطريقة عملية شعور المساهمة المباشرة في إنجاز المهام الوطنية²⁷.

د- في مجال النسق الإقتصادي:

ساهمت الخدمة الوطنية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد وإرسائها على أسس متينة وقاعدة صلبة، حيث أسندت لها مهمة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى، وتدعيم قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تغطية العجز في الوزارات والإدارات المحلية عن طريق تزويدها بالإطارات الكفأة، ولاسيما من الطلبة الجامعيين الذين يملكون رصيدا معرفيا وصقلت معارفهم خلال التجنيد وفق التوجهات الإقتصادية للدولة، حيث خصصت للخدمة الوطنية، مجموعة من المشاريع الضخمة على غرار المسجلة في المخطط الوطني للتنمية أو في إطار البرامج الخاصة، والتي يصعب إنجازها من طرف المجموعات المحلية، وكذا المشاريع طويلة المدى والتي تحتاج إلى قوة بشرية كبيرة وتنظيم محكم دون أن يكون لها تأثير سلبي على نظام التشغيل المحلي²⁸. وفقا لذلك، أنجزت الخدمة الوطنية السد الأخضر، وأقامت السدود وطرق المواصلات البرية والسكك الحديدية والمطارات الجوية، وقامت ببناء المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والمستشفيات والمستوصفات المحلية وتهيئة المناطق الريفية والقرى الفلاحية، ومدت خطوط الكهرباء والهاتف إلى المناطق المعزولة، وغيرها من الإنجازات الكبرى التي لا تزال إلى اليوم شواهد على دور الخدمة الوطنية في الترقية الإجتماعية والإقتصادية والتطور المجتمعي.

4. المحور الثاني، الخدمة الوطنية وأثرها في المعادلة الأمنية والدفاع الوطني في ظل التوجه الديمقراطي للدولة:

دخلت الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة جديدة في تاريخها بالانتقال من النظام الإشتراكي وسياسة الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية، بموجب دستور 23 فيفري 1989، وقد زكى الجيش الوطني الشعبي مسار النهج الديمقراطي وما جاء به من إصلاحات، فانسحب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومن الحياة السياسية وإلتزم بما أقره له الدستور من مهام في مادته 24، بكونه محور انتظام الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها، وأن مهمته الدائمة تتمثل في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، وكذا عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحرية²⁹. وتبعاً لذلك شهدت الخدمة الوطنية أول تعديل تضمن تقليص مدة أدائها إلى 18 شهراً متعاقباً ومستمرًا وإعفاء كل المواطنين البالغين 30 سنة مهما كانت وضعيتهم من إلزامات الخدمة الوطنية³⁰. لقد إرتبط دور الخدمة الوطنية في هذه الفترة بدور الجيش الوطني الشعبي، خاصة وأن الانتقال الديمقراطي لم يكن أبداً باليسير ولا بالهين نتيجة لمخاض ولادة قيصرية أو غير شرعية كما يسميها ناصر جابي³¹ بسبب الظروف الداخلية والمتغيرات الخارجية التي كانت تحيط بالجزائر من كل جانب، فكانت إفرازاتها خطيرة على الدولة والمجتمع تمثلت في ظاهرة الإرهاب والتخريب والأعمال الإجرامية التي طالت المواطنين وكادت أن تعصف بأركان الدولة ومقومات المجتمع. وقد وجد الجيش الوطني الشعبي طبقاً لمهامه الدستورية في حماية البلاد وسلامتها الترابية، وبمقتضى أحكام القانون رقم 91-23 مؤرخ في 6 ديسمبر 1991، المتعلق

بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الإستثنائية³² المنصوص عليها في مواد الدستور، وجد نفسه في مواجهة آفة الإرهاب الدخيلة على المجتمع، أين كان لمجندي الخدمة الوطنية في هذه المرحلة دور هام ومحوري رفقة جميع الفاعلين الإجتماعيين.

1.4 الخدمة الوطنية في مرحلة مكافحة الإرهاب والتخريب والأعمال الإجرامية:

لعبت الخدمة الوطنية خلال هذه المرحلة دورا فاعلا في التلاحم المجتمعي بين الشعب والجيش للتصدي للآلة الإجرامية ومكافحة الإرهاب والأعمال التخريبية، حيث شكل مجندوا الخدمة الوطنية تحت لواء الجيش الوطني الشعبي الرافد بالموارد البشري والسند القوي للدفاع الوطني في وجه الجماعات الإرهابية المسلحة، واستطاعوا بفضل تضافر الجهود في إطار إستراتيجية المؤسسة العسكرية من الحفاظ على أركان الدولة وتأمين المجتمع وحياة المواطنين وإرساء دعائم الأمن والاستقرار. إضافة إلى ذلك شكل مجندوا الخدمة الوطنية جدار الصد وفاعلا أساسيا على المستوى الإتصالي في وجه الحملات الإعلامية المغرضة التي كانت تستهدف معنويات الجيش والمواطنين سواء من الخارج أو من الداخل والتي اتخذتها الجماعات الإرهابية كنوع من التخدير المجتمعي للتغطية على أعمالهم الإجرامية في مسألة "من يقتل من"، فكانت الخدمة الوطنية بمجندوها بعد عودتهم للحياة المدنية شهود عيان وسفراء المؤسسة العسكرية إلى المجتمع في وجه الدعاية الإرهابية وقنواتها داخل وخارج الوطن³³. وقد أدرك رؤوس الإرهاب مكانة تعزيز المواطنين ولاسيما شباب المجتمع للجيش بالعنصر البشري في حربه على الإرهاب، فتم استهداف مجندوا الخدمة الوطنية الذين أنخوا واجبهم أو أولئك

الذين لبّوا استدعاء التعبئة وعائلاتهم، لقطع العلاقة بين الشعب والجيش، حيث علم جيدا قادة الإرهاب والأصولية ومن كان خلفهم وداعما لهم، أنهم لن يبلغوا السلطة دون تخطي عقبة الجيش، لذلك بذلوا كلّ ما في وسعهم من أجل إزاحتها والقضاء عليها³⁴.

وقد خضع مجندو الخدمة الوطنية في إطار الجيش الوطني الشعبي خلال تلك الفترة الحرجة من التصعيد الإجرامي سنوات التسعينيات لمجموعة من القوانين والنصوص التشريعية خاصة المتعلقة بحالتي الحصار والطوارئ والإستدعاء الجزئي للإحتياط، ولم يتوانوا في أن يكونوا ترسانة وخزانة بشريا لا ينضب للجيش الوطني الشعبي لإستكمال مهامه، وشكلوا مع مختلف قوى المجتمع من مجموعات الوطنيين والحرس البلدي والدفاع الذاتي طرفا فاعلا في المعادلة الأمنية وفي تحييد الجماعات الارهابية وعودة إستتباب الأمن والطمأنينة ورجوع البلاد إلى حالتها الطبيعية، ليبدأ الجيش الوطني الشعبي بعد اكتسابه تجربة فريدة في تحديث مكوناته وتطوير قدراته ومواصلة السير على نهج العصرية والإحترافية.

2.4 الخدمة الوطنية في ظل إحترافية الجيش الوطني الشعبي وجاهزيته لمجابهة مختلف التهديدات اللاتماثلية: تعتبر سنة 2011 سنة محورية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخليا تم رفع حالة الطوارئ³⁵ بعد التحكم في الوضع الأمني وعودة الاستقرار، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت عدة بلدان انفلاتات أمنية خطيرة، ولاسيما في دول الجوار التي تعتبر العمق الإستراتيجي للجزائر، خاصة بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى تزايد وتيرة النزاعات الداخلية في بعض دول الساحل الافريقي المتاخمة حدوديا مع الجزائر، مما جعلها مسرحا للصراعات وتدخل قوات أجنبية أصبحوا فاعلين جدد في المنطقة تداخلت

مصالحهم لزعزعة استقرارها، وهو ما نتج عنه استفحال تهديدات لاثمائية مختلفة وفي مقدمتها الإرهاب العابر للحدود وجماعات التهريب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والسلاح وكافة أشكال الجريمة المنظمة، بما تحمله من مخاطر على الحدود الوطنية وبما تشكله من تهديد صريح للأمن القومي والسيادة الوطنية. ومواكبة للمتغيرات والتطورات الحاصلة دوليا وإقليميا كان لابد من رفع جاهزية الجيش الوطني الشعبي وامكانياته المادية والبشرية لمواجهة كافة التهديدات المحتملة وحماية البلاد، على أن يكون كل المواطنين شركاء فاعلين في المسألة الأمنية، ولاسيما بعد ما تضمنته نصوص التعديل الدستوري لسنة 2016 في مواده 75 و76 بوجوبية وقدااسة إلزام كل مواطن تجاه الوطن والدفاع عنه³⁶.

ويمكن إعتبار هذا الالتزام وفقا لنظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو، بمثابة العقد والرباط الميتين الذي يربط المواطن بالدولة والذي بموجبه يصبح على كل منتسب يحمل صفة المواطنة أن يحارب في سبيل الوطن عند الضرورة وكلما تطلب الأمر ذلك³⁷. يتبلور دور الخدمة الوطنية في ظل هذا التوجه إلى رفع امكانيات القوآت المسلحة بالزاد البشري المؤهل، بإعتبارها الأداة التي من خلالها يشارك كل مواطن ضمن المؤسسة العسكرية في حماية البلاد وصون استقلالها وسلامتها الترابية، خاصة بعد انتشار وحدات الجيش الوطني الشعبي بما تضمنه في صفوفها من أفراد الخدمة الوطنية للرباط على الحدود الوطنية.

وتماشيا مع النظرة الاحترافية للجيش وتطلعات الدولة لجعل الخدمة الوطنية أكثر تكييفا مع المتغيرات والواقع وأكثر تنظيما في علاقتها مع المواطن، حسب ما تضمنه قانون الخدمة الوطنية الجديد لسنة 2014³⁸، ومختلف النصوص

القانونية المرتبطة به، والتي تم على إثرها تقليص مدة الخدمة إلى 12 شهرا، وتحديد مختلف وضعيات المواطن تجاهها، بالإضافة إلى ما حملته القانون من إجراءات يمكن عدها بمثابة إمتيازات لمجندي الخدمة الوطنية، حافظت الخدمة الوطنية على وظيفتها في المجتمع وعلى نسقية مبادئها الأساسية التي قامت عليها والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمواطنة، والتي يمكن حصرها كالآتي:

أ- في مجال تعزيز التضامن الإجتماعي وتقوية اللحمة الوطنية:

تتجلى قيمة وأهمية الخدمة الوطنية في هذا الجانب من خلال تجنيدها لمزيج من المواطنين من مختلف مناطق الوطن وعلى إختلاف شرائهم الإجتماعية ومستوياتهم الثقافية، فينتقلون من بيئتهم الطبيعية التي نشئوا فيها إلى بيئة مهنية عسكرية يتحدد فيها مكان كل فرد تبعا للوظيفة التي يقوم بها، فتندمج هذه الفئات الإجتماعية فيما بينها، ويحدث بينها كما يسميه إيميل دوركهايم تعاون وتضامن عضوي³⁹ للمشاركة في حماية الوطن والدفاع عنه. فالخدمة الوطنية من هذا المنطلق وفضلا عن التدريب العسكري، تعتبر وسيلة إلى تنمية روح المسؤولية وتقوية اللحمة الوطنية وتعميق الإحساس بالهوية الوطنية والتماسك الإجتماعي وتعزيز التضامن بين أفراد الشعب والجيش، خاصة عند تعرض البلاد إلى مخاطر أو كوارث مهما كان نوعها، أين أثبت الواقع الدور الكبير لمجندي الخدمة الوطنية في إطار تدخل الجيش الوطني الشعبي مع باقي مؤسسات الدولة لإغاثة المواطنين وفك العزلة عنهم خلال مختلف الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر من زلازل وفيضانات وخلال جائحة كورونا، وهو ما جعل من الجيش الوطني الشعبي "أداة للوحدة الوطنية ورمز للأمة، والوحيد القادر على تجاوز الانقسامات العرقية والجهوية"⁴⁰.

ب- في مجال رفع درجة الوعي بالتهديدات والحفاظ على الوحدة الوطنية:

يضطلع الجيش الوطني الشعبي بمهام تأمين البلاد من مختلف التهديدات القائمة، ولاسيما على الحدود الوطنية، وفي هذا الإطار فإن مجندي الخدمة الوطنية وهم يؤدون واجبهم الوطني على مستوى وحدات الجيش الوطني الشعبي يشاركون لا محالة في مهام الدفاع الوطني ومجابهة التهديدات في الميدان، فتتكاتف الجهود من أجل هدف أسمى وهو الحفاظ على أمن واستقرار الجزائر وسيادتها الوطنية. ولا شك أن هذه المشاركة سترفع لديهم درجة الوعي بالتهديدات والمخاطر التي تواجهها الجزائر، فليس الخبر كالمعاينة، وتعزز لديهم روح الإنتماء والتضحية، ويكونوا بعد أداء واجبهم الوطني إحتياطاً بشرياً في المجتمع على درجة عالية من الوعي، جاهزاً للتعبئة في أي وقت وظرف، وهو أمر أكثر من ضروري لكسب التحديات والحفاظ على الوحدة الوطنية. وفي هذا السياق نجد أن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي باتت تولي أهمية بالغة لمسألة الوعي وتؤكد عليها أكثر في خطاباتها الموجهة لأفراد المؤسسة العسكرية بما فهم مجندي الخدمة الوطنية، " فإذا كانت معركة أجدادكم وآباكم هي تحرير الأرض من براثن الإستعمار، وإذا كانت معركة زملائكم وإخوانكم هي التصدي لآفة الإرهاب الهمجي، فإن معركتكم أنتم شباب الجيش الوطني الشعبي، ومن خاللكم شباب الجزائر قاطبة، هي مواصلة المسيرة والحفاظ على إستقلال الوطن وسيادته، وهي معركة وعي بإمتياز⁴¹."

ج- في مجال المساهمة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني: تساهم الخدمة الوطنية في إطار الصناعات العسكرية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث يتيح

الجيش الوطني الشعبي للمجندين من المواطنين ذووا الشهادات والكفاءات في مختلف الإختصاصات المتعلقة بالصناعة العسكرية، الفرصة للإحتكاك بالنخب العسكرية، فيتم تبادل المعارف والخبرات والإستفادة المشتركة، أين يجد مجندوا الخدمة الوطنية الفضاء الخصب لتطوير كفاءاتهم، واكتساب تجربة تعود عليهم بالفائدة في حياتهم المهنية بعد إتمام واجبهم الوطني، وهو ما سيكون له لا محالة أثر إيجابي في المجال التنموي الإقتصادي للبلاد .

كذلك تجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الخدمة الوطنية في عدة مجالات أخرى على غرار الرياضة العسكرية، حيث يدعم مجندوا الخدمة العسكرية النخب الرياضية العسكرية في مختلف التخصصات الرياضية، ويسمح لهم هذا الاندماج من المشاركة في مختلف المنافسات الوطنية والدولية والقارية، وهو ما يساهم في رفع مستواهم الرياضي بما يعود كذلك بالفائدة على الوطن في هذا المجال.

5. الخاتمة:

تعتبر الخدمة الوطنية منذ تأسيسها أحد الخيارات الإستراتيجية التي اتخذتها الجزائر وشكلت مشروعا وطنيا ومواطناتيا متكامل الأبعاد والأنساق، أثبتت فعاليتها على كافة الأصعدة والمستويات من خلال إشراكها جميع الفاعلين في المجتمع من أفراد الشعب والجيش لتعزيز عرى الرابطة المتينة التي تربطهم، وتحقيق أهداف سامية تمثلت في البناء والتشييد والتنشئة على قيم المواطنة وتطوير المجتمع، والدفاع عن الوطن. وقد حافظت الخدمة الوطنية على نسقيتها ووظيفتها في المجتمع خلال مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر، كونها الأداة المثلى لترسيخ القيم الوطنية وإذكاء روح الإلتزام والولاء للوطن، وتعزيز قدرات الدولة الدفاعية وجاهزية الجيش الوطني الشعبي وإلتحامه مع كافة المواطنين

لحفاظ على أركان الدولة ومقومات المجتمع، والوقوف في وجه مختلف التهديدات التي جابهتها وتجاهها الجزائر في الوقت الراهن.

كما أن التطورات المتصاعدة التي يشهدها العالم اليوم، أثبتت نجاعة الخيار الحكيم للجزائر فيما يخص الخدمة الوطنية وأهميتها على الصعيدين العسكري والمجتمعي، ولاسيما بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فيفري 2022، حيث دفعت وقائع الحرب واستمرارها جل الدول الغربية إلى ضرورة مراجعة قانون إعادة فرض الخدمة العسكرية الإلزامية في بلدانها لما له من مزايا مجتمعية وعسكرية، وهو الأمر الذي قطعت فيه الجزائر أشواطاً عديدة وخطوات جبارة منذ استقلالها وإلى اليوم، حيث جعلت من الخدمة الوطنية وسيلة لتعزيز المواطنة والروح الوطنية وتمتين الرابطة جيش - أمة وأداة هامة في الدفاع الوطني.

5. قائمة المراجع والهوامش:

- ¹ - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، برنامج طرابلس جوان 1962، منشورات ANEP، الجزائر، ص 108.
- ² - مورييس دوفرجه، علم إجتماع السياسة، مبادئ علم السياسة، ترجمة د.سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1991، ص 94.

⁻³ الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 2، سنة 2003، ج1، ص253.

⁻⁴ Larousse le 10/05/2023- 19:40 sur le lien :
https://www.larousse.fr/encyclopedia/divers/service_militaire/91547

⁻⁵ Oxford learner's dictionaries le 10/05/2023- 22:00 sur le lien :
<https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/military-service>

⁻⁶ ميثاق الخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 99، السنة الحادية عشرة، 10 ديسمبر سنة 1974، ص 1247.

⁻⁷ ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت) ص4868.

⁻⁸ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1982، ص60.

⁻⁹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج3، سنة 1994، ص373.

⁻¹⁰ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، سنة 2008، ص2462.

⁻¹¹ طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 22-217 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1443، الموافق 8 جوان 2022، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، تم ترسيم هذا التاريخ كيوم وطني يخلد تحويل

- جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي من طرف السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.
- ¹² تريعة نواره، دور النظام القانوني للخدمة الوطنية في تدعيم العلاقة الدنية – العسكرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05 – العدد 01، السنة 2020، ص 777.
- ¹³ بوترة علي، حرب الرمال بين واقع الخلاف الحدودي إلى قيام الحرب بين المغرب والجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08 – العدد 01، أفريل 2023، ص 651.
- ¹⁴ يوسف رحمون ولزهر بديدة، حرب جوان 1967 (النكسة)، وموقف الجزائر منها، دراسة في التفاعل السياسي والعسكري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03، ديسمبر 2020، ص 433.
- ¹⁵ المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 45، ديسمبر 1967، ص 25.
- ¹⁶ تنص المادة 8: " الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب ". دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، الجزائر، سنة 2020، ص 10.
- ¹⁷ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، السنة الثالثة عشرة، 24 نوفمبر سنة 1976، ص 1307.

- ¹⁸- الإدارة المركزية للمحافظة السياسية، وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 09، نوفمبر 1964، ص 06.
- ¹⁹- تنص المادة 83: "العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني. الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع ودعمه". دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، السنة الثالثة عشرة، 24 نوفمبر سنة 1976، ص 1307.
- ²⁰- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 94، السنة الثالثة عشرة، 24 نوفمبر سنة 1976، ص 1307.
- ²¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، السنة الخامسة، 19 أبريل سنة 1968، ص 446.
- ²²- ميثاق الخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 99، السنة الحادية عشر، 10 ديسمبر سنة 1974، ص 1246.
- ²³- ميثاق الخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 99، السنة الحادية عشرة، 10 ديسمبر سنة 1974، ص 1247.
- ²⁴- قانون الخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 99، السنة الحادية عشر، 10 ديسمبر سنة 1974، ص 1252.
- ²⁵- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني لسنة 1986، باب الدفاع الوطني، ص 67.

- ²⁶- محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر/ ص 59.
- ²⁷- مجلة الجيش، الجيش الوطني الشعبي في خدمة الثورة، الجزائر، العدد 135 - جوان 1975، ص 07
- ²⁸- المحافظة السامية للخدمة الوطنية، الخدمة الوطنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، ص 18.
- ²⁹- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية، العدد 9، السنة السادسة والعشرون، أول مارس سنة 1989، ص 238.
- ³⁰- القانون رقم 19-89 والقانون رقم 20-89 مؤرخان في 12 ديسمبر 1989 الأول يتضمن تخفيض المدة القانونية للخدمة الوطنية، والثاني إعفاء بعض الخاضعين لالتزامات الخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، السنة السادسة والعشرون، 13 ديسمبر سنة 1989، ص 1425.
- ³¹- ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، منشورات الشهاب، الجزائر، سنة 2006، ص 51.
- ³²- قانون رقم 91-23 مؤرخ في 6 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، السنة الثامنة والعشرون، 7 ديسمبر سنة 1991، ص 2396.
- ³³- Smail Djouhri, *L'ANP: entre modèle de conscription et professionnalisme*
- المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص 172.

³⁴ خالد نزار، الجيش الجزائري في مواجهة التضليل، محاكمة باريس، دار الفارابي، لبنان، سنة 2003، ص 67.

³⁵ أمر رقم 01-11 مؤرخ في 23 فبراير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، السنة الثامنة والأربعون، 23 فبراير سنة 2011، ص 4.

³⁶ قانون رقم 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، السنة الثامنة والخمسون، 7 مارس سنة 2016، ص 4.

³⁷ جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، سنة 2013، ص 60.

³⁸ قانون رقم 06-14 مؤرخ في 96 غشت سنة 2014، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، السنة الثامنة والخمسون، 7 مارس سنة 2016، ص 4.

³⁹ إيميل دوركهيم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، سنة 1982، ص 210.

⁴⁰ نورالدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، دار الكتاب العربي، الجزائر، سنة 2003، ص 85.

⁴¹ المركز الوطني للمنشورات العسكرية، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 717، أبريل 2023، ص 01.